الدلال والهاشم والدوسري لعضوية «المرأة والأسرة»

زكى مجلس الامة امس كلا من النواب صفاء الهاشم ومحمد الدلال وناصر الدوسري لعضوية لجنة المرأة والأسرة البرلمانية. جاء ذلك خلال موافقة مجلس الامة في جلسته العادية امس على فصل شؤون المرأة والاسرة من لجنة حقوق الانسان البرلمانية.

الروضان: الاستجواب حق اصيل لكل نائب

قال وزير التجارة والصناعة خالد الروضان ان الادوات الرقابية والتي من ضمنها الاستجواب هي «حق اصيل» لكل نائب.

واضاف الوزير الروضان في تصريح للصحفيين على هامش جلسة مجلس الامة العادية انه سيتعامل مع الاستجواب وفق الاطر الدستورية. وتناول المحور الرابع «التجاوزات الإدارية والمالية في أعمال الصندوق الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة».

مجلس الأمة فصل لجنة حقوق الإنسان عن «المرأة»

«تأمين صحي» على أصحاب كروت الزيارة

مرزوق الغانم يدير الجلسة

سمير خضر ورياض عواد

وافق الأمة الكويتي في جلسته العادية امس في مداولتين على تعديل بعض أحكام قانون رقم 1 لسنة 1999 بشأن التأمين الصحي على الأجانب وفرض رسوم مقابل الخدمات الصحية وقرر إحالته إلى الحكومة.

وجاءت نتيجة التصويت على هذا القانون في المداولة الأولى موافقة 47 وعدم موافقة أربعة أعضاء وامتناع عضوا واحدا وذلك من اجمالي الحضور والبالغ عددهم 52 عضوا.

في حين جاءت نتيجة التصويت في المداولة الثانية موافقة 47 وعدم موافقة أربعة وامتناع عضوا واحدا من اجمالي الحضور والبالغ عددهم 52 عضوا. وكان مجلس الأمة قد ناقش في جلسته العادية تقرير لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 1999 في شأن التأمين الصحي على الأجانب وفرض رسوم مقابل الخدمات الصحية.

وتنص المادة الأولى من القانون «يستبدل نص المادة (1) من القانون رقم (1) لسنة1999 وتضاف فقرة ثانية لـلادة (2) ونصهما كالاتي:المادة 1: تقدم الخدمات الصحية للأجانب المقيمين في البلاد والأجانب القادمين بصفة مؤقتة أو بغرض الزيارة بنظام التأمين الصحي أو الضمان الصحي وفقا لأحكام هذا القانون وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. المادة 2: فقرة ثانية: كما لا يجوز منح تأشيرات الدخول للأجانب القادمين لدولة الكويت بصفة مؤقتة أو لغرض الزيارة إلا بعد الحصول على تأمين صحي أو ضمان صحي يغطي فترة تواجدهم في البلاد ويجوز استثناء بعض الفئات من تطبيق أحكام هذه الفقرة على أن تحدد الشروط والأحكام والاجراءات اللازمة لتطبيق أحكام هذه الفقرة بما فيها وثيقة التأمين الصحي أو الضمان الصحي في اللائحة التنفيذية كما وافق المجلس على عدد من الرسائل الواردة إليه.ومن تلك الرسائل التي وافق عليها المجلس رسالة من رئيس ديوان المحاسبة بالإنابة يطلب فيها تمديد فترة تكليف المجلس للديوان إعداد تقرير يتضمن دراسة كل الجوانب المالية والفنية والقانونية المتعلقة بصيانة الطرق السريعة والداخلية وخطوط شبكة الصرف الصحية ومحطات الضخ الصحي والمعالجة وذلك حتى نهاية شهر مارس الجاري.

ووافق المجلس على رسالة من النائب سعدون العتيبي يطلب فيها استعجال لجنة الإسكان البرلمانية نظر الاقتراح بقانون بتعديل المادة (29) مكررا من القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية ورفع تقريرها بشأنه خلال أسبوعين.

كما وافق المجلس على رسالة من عضو مجلس الأمة مبارك الحجرف يطلب فيها تكليف لجنة الشؤون الداخلية والدفاع البرلمانية دراسة موضوع قرار وزارة الداخلية إغلاق باب القيد في الجداول الانتخابية لتعارضه وفترة الانتخابات التكميلية على أن تقدم اللجنة تقريرها في هذا الشأن خلال شهر.

ووافق المجلس على طلب رئيس لجنة التحقيق البرلمانية حول حادثة الأمطار النائب الدكتور عادل الدمخي بشأن تمديد عمل اللجنة إلى نهاية شهر أبريل المقبل. ورفض المجلس رسالة من النائب سعدون العتيبي يطلب فيها استعجال لجنة الشؤون الداخلية والدفاع البرلمانية نظر الاقتراح بقانون بتعديل الفقرة الثانية من المادة (8) من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية ورفع تقريرها بشأنه خلال أسبوعين.

واستعرض مجلس الأمة في جلسته امس وضمن بند كشف الأوراق والرسائل الواردة عددا من الرسائل الواردة إليه.

وجاء من ضمن هذه الرسائل رسالة من صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم سموه بمناسبة الذكرى الثامنة والخمسين للعيد الوطني والذكرى الثامنة والعشرين ليوم التحرير.

كما استعرض المجلس رسالة من سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم سموه بمناسبة الذكرى الثالثة عشرة لتولي سموه ولاية العهد.

واستعرض المجلس أيضا رسالة من سمو ولي العهد يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم سموه بمناسبة الذكرى الثامنة والخمسين للعيد الوطني والذكرى الثامنة والعشرين ليوم التحرير.

النائب الأول متحدثاً مع عدد من النواب والوزراء

جانب من الجلسة

النائب محمد الدلال مصوتاً

الحجرف: «النصب العقاري» ضمن محاور الاستجواب

قال النائب مبارك الحجرف في تصريح صحافي بمجلس الأمة إن الاستجواب يتناول المخالفات بوزارة التجارة والصناعة ومن ضمنها النصب العقاري الذي عانى منه المواطنون وذهبت أموالهم هباء منثورا.

وبين ان الاستجواب يشمل ما تم من عبث في المال العام بصندوق دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى المخالفات في الهيئة العامة للصناعة والتجاوزات المالية والإدارية في الهيئات التابعة للوزير.

ودعا الحجرف الروضان إلى صعود المنصة ومواجهة ممثلي الأمة حتى يعرف الشعب الكويتي ما تم من تجاوزات في هذا الجانب، مؤكداً أنه يجب ألا تكون الوزارة مكاناً يوزع فيه الوزير المناصب كيفما يشاء.ورأى أن كل الوزراء ليسوا بمنأى عن المساءلة، في حال أخل أي منهم بواجباته الوطنية وواجبه الدستوري.

وأشار إلى أن هناك وزيراً آخر على المحك سيتم منحه فرصة أخيرة حتى يكون هناك متسع من الوقت وشفافية تامة في هذا الجانب.

وأكد عدم قبوله إحالة الاستجواب إلى المحكمة الدستورية او اللجنة التشريعية، داعيا المواطنين المتضررين من عمليات النصب العقاري والمشاريع الصغيرة لمتابعة الاستجواب متابعة حثيثة.

السبيعي: الروضان منح فرصة 6 أشهر.. ولم يقم بأي إصلاح

أوضح النائب الحميدي السبيعي انه تم منح الوزير الروضان فرصة لأكثر من 6 أشهر وتم تأجيل الاستجواب 3 أشهر إضافية من دون أن يقوم بأي إصلاح حقيقي وبالتالي أصبح لا مفر من تقديم الاستجواب.

وأكد أن الهدف من الاستجواب ليس التهديد بل الإصلاح، متمنيا ان يصعد الوزير المنصة في جلسة 19 مارس الجاري ويفند محاور الاستجواب.

ولفت إلى ان الاستجواب تطغى عليه الصبغة القانونية أكثر من السياسية وهناك مستندات وأدلة وثبوتيات على كل محاوره ستعرض عند مناقشته.

وأكد ان حق المواطنين لن يضيع سواء من تضرروا من النصب العقاري او المشاريع الصغيرة او الهيئة العامة للصناعة ان بقية الهيئات التابعة للوزير.

وبين ان المرحلة اللاحقة ستكون النظر فيما إذا كان الاستجواب يرقى لطرح الثقة ام لا.

وأضاف أن الاستجواب هو قناعة شخصية له وللحجرف وبناء على تلك القناعة قدما الاستجواب، مؤكداً أن التنسيق مع النواب سوف يكون بعد الاستماع الى مناقشة المحاور.

وتمنى السبيعي على النواب عدم الحكم على الاستجواب بتجديد الثقة بالوزير من عدمه قبل انتهاء جلسة مناقشة الاستجواب.

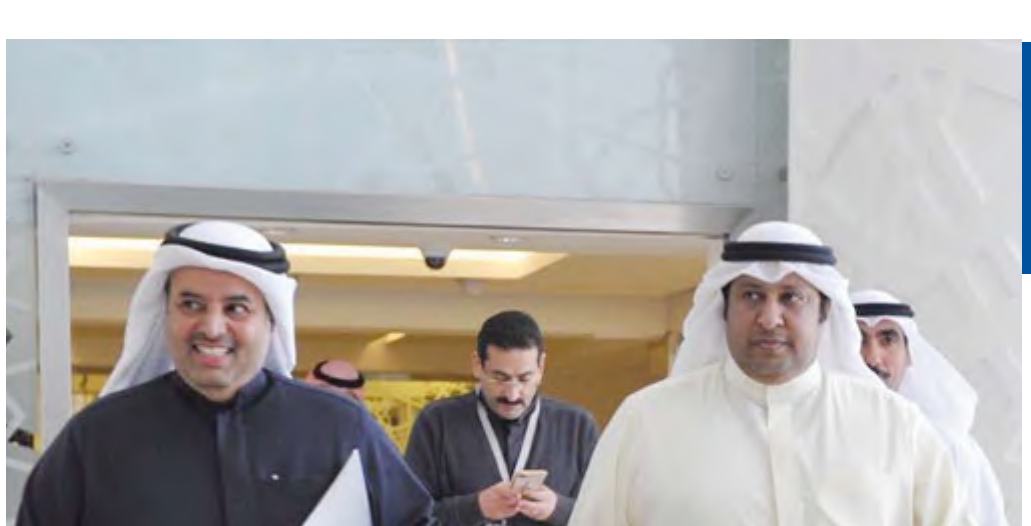

السبيعي والحجرف عقب تقديم الإستجواب

الغانم: استجواب وزير التجارة سيدرج بجلسة 19 الجاري

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ان الاستجواب المقدم من قبل النائبين الحميدي السبيعي ومبارك الحجرف إلى وزير التجارة والصناعة خالد الروضان سيدرج على جدول أعمال جلسة 19 مارس الحالي.

وأضاف الغانم في تصريح للصحفيين في مجلس الأمة أنه اتبع الاجراءات اللائحية وتم ابلاغ الوزير بالاستجواب مبينا أن مناقشة الاستجواب من عدمه أمر راجع للاجراءات اللائحية المتبعة ووفقا لطلبات المستجوب وقرارات المجلس. على صعيد اخر أكد الغانم أن التنسيق (النيابي – النيابي) سيثمر في إنجاز العديد من القوانين متمنيا أن يتمكن المجلس في جلسة الغد وبعد الغد من اقرار أكبر عدد ممكن من القوانين ليكون هناك تحسنا في الأداء التشريعي للمجلس. وكان النائبان الحميدي السبيعي ومبارك الحجرف تقدما في وقت سابق امس إلى رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم خلال جلسة المجلس بطلب استجواب موجه إلى وزير التجارة والصناعة خالد الروضان بصفته ومن خمسة محاور. وتنص المادة (100) من الدستور الكويتي على أن «لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء استجوابات عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم».

ويتعلق المحور الأول وفق ما تقدم به النائبان ب «التعدي على القانون والمال العام وارتكاب التجاوزات الإدارية والمالية وانعدام الدور الرقابي في وزارة التجارة». أما المحور الثاني فيدور حول «الاخلال بحقوق الموظفين ومحاربة الكفاءات الوطنية وانتشار المحسوبية في جميع الهيئات التابعة لإشراف الوزير المستجوب».

ويعنى المحور الثالث ب «التجاوزات المالية والادارية والتعدي على المال العام في الهيئة العامة للصناعة».

وتناول المحور الرابع من الاستجواب «التجاوزات الادارية والمالية في أعمال الصندوق الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة». وتطرق المحور الخامس وفق ما اعتبره النائبان إلى «اهدار المال العام بعدم استكمال الاجراءات الرقابية بالمخالفة لتعليمات ديوان المحاسبة وعدم التعاون مع الديوان وتضليله وإخفاء البيانات والمستندات اللازمة عنه وعدم تحصيل الديون المستحقة للدولة لدى الغير بما أضر بالمال العام مخالفة قواعد إعداد الميزانية والانحراف في التقديرات»